

الدور الدبلوماسي لحركة عدم الانحياز في تعزيز العلاقات الدولية المعاصرة

يونس طلعت الدباغ

قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية القانون والعلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، العراق

younis.t.aldabbagh@lfu.edu.krd

المخلص

يرجع اختيارنا لدراسة الدور الدبلوماسي لحركة عدم الانحياز في تعزيز العلاقات الدولية المعاصرة، لأجل الكشف عن آثار وتحولات في المنظومة الدولية المعاصرة والتي نتجت عن انعكاسات هذه الحركة والتي أثارت في مضمونها الكثير من النقاش والجدل ابتداءً من التعريف والنشأة والتطور، ومروراً بتحديد أبعاد هذه الحركة ومظاهرها وطبيعة القوى الفاعلة لها في العلاقات الدولية، وانتهاءً بالالمام بالدور الدبلوماسي والسياسي لها. ففي ظل المبادئ الخمسة لمؤتمر باندونغ عام (1955م)، وهي: التعايش السلمي، والاحترام المتبادل لسيادة ولوحدة أراضي الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الاعتداء بين الدول، والمساواة والمصالح المتبادلة، كانت للحركة دور بارز في حل وتسوية الصراعات بين الدول والتخفيف منه، فهي كانت معتمدة على المبادئ التي تهدف للتعايش السلمي والابتعاد عن الحروب والصراعات التي تنشب ما بين الدول عن طريق اتباع سياسة الحياد الإيجابي ورفض سياسة القواعد والأحلاف والتكتلات العسكرية. وهي سعت وبشكل نشط ومن خلال دبلوماسية فاعلة في مواجهة التحديات والأزمات التي تواجهها دول العالم عبر حسن إدارة الخلافات واعتماد مبدأ الحوار في إيجاد الحلول المستدامة.

وفي منظومة مفعمة بالتوترات والاضطرابات والازمات، ومن تفاعلات دولية قد تحذر باندلاع المواجهات والحروب في حال لم تجود إدارتها. هنا تتجلى فلسفة حركة عدم الانحياز ومن خلال المبادئ التي تعتمد إليها في ان تلعب دوراً عالمياً هاماً ومن خلال دبلوماسيتها الفاعلة حيث من خلالها تحرص على تكريس الجهود الدولية للعمل على ترسيخ السلم والامن الدوليين. فحركة عدم الانحياز تشكل اليوم منبراً لعمل دبلوماسي مشترك نشط يعزز العلاقات والامن الجماعي، ويعمل على إحلال السلام العالمي والتخفيف من حدة النزاعات الدولية، وهي مدعوة اليوم بأن تتجاوب مع التحديات الراهنة والمستجدة في المستقبل.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٣/٣/٢٧

القبول: ٢٠٢٣/٥/٨

النشر: ربيع ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:

Contemporary International Relations, Contemporary Diplomacy, World Peace, International Institutions, The New International Order.

Doi:

10.25212/lfu.qzj.9.1.37

المقدمة:

انتهت الحرب العالمية الثانية عام (1945م) بكل مآسيها، وشهد العالم بعدها نظاماً دولياً جديداً يتسم بالقطبية الثنائية Bipolarity، حيث ظهرت على مسرح العلاقات الدولية بروز قطبين متصارعين على فرض هيمنتها ونفوذهما على العالم، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وبدأ العالم يدخل مرحلة جديدة من تاريخه عرفت بمرحلة الحرب الباردة.

ومن هذه الزاوية تعددت القضايا العالمية، والتي بدورها أدت إلى شيوع مبادئ تحررية، تضمنت في استقلال العديد من الدول في القارات الثلاثة آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، ونتيجة لهذه الوقائع العالمية بدأت الدول حديثة الاستقلال تطمح لدور جوهري في المنظومة العالمية، يشرع اساساً على عدم الانضمام الى أي من القطبين لا شرقية ولا غربية، والالتزام بمبدأ الحياد من المنظور السياسي، وممانعته لسياسات الحرب الباردة والتحالفات والتكتلات القائمة في ذلك الحين، وباتت تلك الدول الجديدة تدعو الى وضع معايير جديدة للعلاقات الدولية تصوغ فيها خاتمة للنفوذ والسيطرة الاجنبية.

وتواصلت المساعي بهذا الاتجاه وتوسعت ليضم عدد اخر من دول العالم ومن قارات مختلفة تكبدت من النفوذ الاستعماري، وهكذا تبدلت الحركة من (أفرو- اسبوية) في الاصل إلى حركة اشمل واوسع، تمخضت المحاولات في النهاية الى بزوغ هذه الحركة الجديدة ونشوء حركة عدم الانحياز Non-Aligned Movement في بلغراد في ايلول عام (1961م).

ويرجع اختيارنا لدراسة الدور الدبلوماسي لحركة عدم الانحياز في تعزيز العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك بهدف الكشف عن آثار وتحولات في المنظومة الدولية المعاصرة والتي نتجت عن انعكاسات هذه الحركة والتي أثارت في مضمونها الكثير من النقاش والجدل ابتداءً من التعريف والنشأة والتطور، ومروراً بتحديد أبعاد هذه الحركة ومظاهرها وطبيعة القوى الفاعلة والمحركة لها في العلاقات الدولية، ومن ثم انتهاءً بالالمام بالدور الدبلوماسي والسياسي لها.

ففي ظل المبادئ الخمسة لمؤتمر باندونغ عام (1955م)، وهي: التعايش السلمي، والاحترام المتبادل لسيادة ولوحدة أراضي الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الاعتداء بين الدول، والمساواة والمصالح المتبادلة، كانت للحركة دور بارز في حل وتسوية الصراعات بين الدول والتخفيف منه، فهي كانت معتمدة على المبادئ التي تهدف للتعايش السلمي والابتعاد عن الحروب والصراعات التي تحدث ما بين الدول عن طريق اتباع سياسة الحياد الإيجابي ورفض سياسة القواعد والأحلاف والتكتلات العسكرية. وهي سعت وبشكل نشط ومن خلال دبلوماسية فاعلة في مواجهة التحديات

والأزمات التي تواجهها دول العالم عبر حسن إدارة الخلافات واعتماد مبدأ الحوار في إيجاد الحلول المستدامة.

عند التمحص في العنوان، يمكننا تحديد متغيري هذه الدراسة، والتي تفترض وجود علاقة بينهما، وهما دبلوماسية حركة عدم الانحياز، باعتبارها المتغير المستقل، في حين يتمثل المتغير الثاني في العلاقات الدولية المعاصرة، وباعتبارها متغيراً تابعاً. وفيما يخص الأبعاد والحدود الزمانية والتي نحاول بلورتها في إطار واضح ومحدد من خلال هذه الدراسة، فطبيعة اشكالية الدراسة وخطتها المرسومة تحتم علينا البحث نظرياً في المعالم الجلية لحركة عدم الانحياز مع بداية انشائها وفترة ديمومتها، وذلك ارتباطاً بأهمية الالتزام بمبادئ مؤتمر باندونغ عام (1955م)، التي قامت عليها الحركة والتي شكلت في جوهرها البية عمل دبلوماسية، استدعت أن تتكاتف الجهود الدولية لإنهاء ازمات الشعوب بما يضمن لهم الأمن، والاستقرار، والازدهار عن طريق تبنى السلام الدولي، والتضافر بين دول الحركة لأجل مواجهة التحديات المتعلقة بقضايا السلم والأمن الدوليين. وفي ظل اتساع بواذر الأزمات والصراعات والتوترات في عالمنا المعاصر، ومواجهة تحديات عالمية الطابع، لا تزال حركة عدم الانحياز متواجدة في سياقات العلاقات الدولية المعاصرة، بمساهماتها الدبلوماسية الهادفة الى تقليص من وطأة المواجهات والخلافات بين الفواعل الدولية.

تتمحور اشكالية هذه الدراسة في المحاولة لتوضيح مدى التغييرات النوعية الحاصلة في العلاقات الدولية المعاصرة والتي أصبحت متعددة الأبعاد والأهداف والخصائص والاتجاهات والأنماط، وهي باتت تعمل في دينامية مستمرة. وفي إطار أهمية الجهود المتعددة الأطراف وأهمية الدبلوماسية الجماعية عبر المشاركة الفاعلة للمؤسسات الدولية كحركة عدم الانحياز في إرساء قواعد نظام دولي جديد والتي تشكل منبراً لعمل دبلوماسي مشترك نشط يعزز العلاقات والأمن الجماعي وإحلال السلام العالمي والتخفيف من حدة النزاعات الدولية.

وفي سياق هذه الاشكالية تبرز التساؤلات التالية:

- هل العلاقات الدولية المعاصرة في ظل التنوع والتداخل والتعقيد الحاصل، هي إمتداد للعلاقات الدولية التقليدية؟
- هل حالة الترابط والتشابك والانفتاح التي سادت العالم، احدثت تغييراً نوعياً في العلاقات المعاصرة وباتت تعمل في دينامية مستمرة؟
- هل تشكل حركة عدم الانحياز أكبر تجمع دولي في العالم خارج إطار تنظيم الأمم المتحدة؟
- هل ان استعادة حركة عدم الانحياز حيويتها في عالمنا المعاصر هو أمر مستحيل؟
- كيف تبننت حركة عدم الانحياز سياسات للتخفيف من حدة التوتر العالمي، وترسيخ اسس التعايش السلمي؟

- هل يمكن اعتبار مؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز من ابهى مظاهر النشاط الدبلوماسي العالمي؟
- ماهو الدور الدبلوماسي لحركة عدم الانحياز في التخفيف من حدة التوترات والصراعات والخلافات بين الفواعل الدولية على مستوى العالم؟

وتتجلى الاهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها تقوم بالكشف عن الغموض السائد حول التحديات الكبيرة التي واجهتها هذه الحركة في ظل النظام العالمي الجديد، ففي ظل تلك التحديات، وفي منظومة عالمية مفعمة بالتوترات والاضطرابات والازمات، ومن تفاعلات دولية قد تحذر باندلاع المواجهات والحروب في حال لم تجود إدارتها.

هنا نتضح عملياً فلسفة حركة عدم الانحياز وللدول الاعضاء فيها والمبادئ التي تعتمد عليها، في ان تلعب دوراً عالمياً هاماً ومن خلال دبلوماسيتها الفاعلة، حيث من خلالها تحرص على تكريس الجهود الدولية للعمل على ترسيخ السلم والامن الدوليين، لذا فهي مدعوة بأن تتجاوب مع التحديات الراهنة والمستجدة في المستقبل.

وهدف هذه الدراسة يكمن في تهيئة دراسة علمية حول جوهر الآثار الكامنة والمترتبة للدور الدبلوماسي لحركة عدم الانحياز على مسارات العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك من خلال صياغتها لتوجهات محايدة وغير منحازة في المنظومة الدولية ومع نفوذ القوى الكبرى في العالم. مع الاشارة إلى المتغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي المعاصر في ظل النظام العالمي الجديد.

بما إن الفرضية هي توقعات وتصورات نحدده بشكل وقتي لتوضيح بعض ما نلاحظه من الحقائق حول علاقة سببية محتملة بين المتغير التابع والمستقل ونسعى لبرهنتها. وعليه، فإن هذه الدراسة تستند إلى الفرضية الرئيسية والتي نسعى أن ندور في مدارها ومن ثم برهنتها علمياً، وهي كالآتي:

حركة عدم الانحياز هي حاضرة في مجريات العلاقات الدولية المعاصرة، إذ تلقي بظلالها وبمساهماتها الفعالة في التخفيف من حدة التوترات والصراعات والخلافات بين الفواعل الدولية، عن طريق فتحها لافاق دبلوماسية هادفة بغية تحقيق هدف التعاون وتعزيز التطور على مختلف الاصعدة، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعلمية.

وفيما يخص منهجية الدراسة، يمكننا القول بأن اعداد الدراسة العلمية يستند إلى عمل علمي منظم ذات مغزى وهدف، وذلك من أجل البحث عن نتائج العلاقة ومن ثم تحقيق الغرض العلمي. وعليه فإن من أهم مناهج البحث العلمي الأكثر ملائمة لإجراء هذا البحث والذي قمنا بالاعتماد عليه هو المنهج الوصفي التحليلي، إذ بهدف تفسير العلاقة السببية القائمة بين المتغيرات قمنا بطرح الأسئلة ووضع الفرضية وباستنتاج الافكار وتحليلها ووصفها وبيان أثر هذه المؤسسة الدولية المتمثلة في حركة عدم الانحياز

بمختلف تجلياتها ومظاهرها ونشاطها الدبلوماسي في تعزيز العلاقات الدولية المعاصرة ومن ثم استخلاص النتائج وفقاً لبراهين وقرائن متنوعة وتلبيها صياغة المعالجات. لقد اخترنا هيكلية متناغمة مع طبيعة الموضوع، فجاءت في مبحثين اثنين فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، وعلى الشكل الآتي:

المبحث الأول: التحليل المفاهيمي لحركة عدم الانحياز والعلاقات الدولية المعاصرة
كرسنا كما جرت العادة اكااديمياً، على دراسة النظرية العامة لحركة عدم الانحياز والعلاقات الدولية وبيان التحليل المفاهيمي لهما، وبدوره يتجزء هذا المبحث إلى مطلبين اثنين، يشتمل المطلب الأول دراسة حركة عدم الانحياز من حيث التعريف والنشأة والتطور، كما يضم المطلب الثاني بيان ماهية العلاقات الدولية المعاصرة، وعليه يضم المطلب الأول دراسة الاطار العام لحركة عدم الانحياز، أما المطلب الثاني فيضم في طياته دراسة الاطار العام للعلاقات الدولية المعاصرة.

المبحث الثاني: دبلوماسية حركة عدم الانحياز في عالم متغير
يهتم هذا المبحث بجوهر موضوع الدراسة (دبلوماسية حركة عدم الانحياز في عالم متغير) وينقسم بدوره إلى مطلبين اثنين، حيث يتعلق المطلب الأول بدراسة حركة عدم الانحياز من حيث الزخم والنجاحات من جهة، وتراجع الفاعلية والتحديات التي تواجهها في ظل النظام العالمي الجديد من جهة اخرى. أما المطلب الثاني فقد تم تخصيصه لأجل ابراز الدور الدبلوماسي للحركة وذلك في تعزيز دينامية العلاقات الدولية المعاصرة. وفي النهاية استخلصنا مجموعة من المضامين البارزة يمكن عدها استنتاجات مستخلصة من هذه الدراسة، بالاضافة الى تبيان التوصيات.

المبحث الأول: التحليل المفاهيمي لحركة عدم الانحياز والعلاقات الدولية المعاصرة
تأتي طرحنا لموضوع الدور الدبلوماسي لحركة عدم الانحياز في تعزيز العلاقات الدولية المعاصرة، كونه موضوعاً عميقاً شديداً الضرورة في عالمنا المعاصر ولا يزال مغزاه متجدداً على العالم كله. ولأجل استنباط وتأويل حالة الترابط والتفاعل القائمة بين هذه المتغيرات كما في مضمون البحث، وبهدف تحليل العلاقة وتكوين ركيزة علمية ومنهجية للتحليلات والاراء والمنطلقات لمتغيرات الدراسة الأساسية، يلزم علينا هنا ان نقدم تحليلاً مفاهيمياً ضمن اطار متغيرات هذه الدراسة.

المطلب الأول: حركة عدم الانحياز: التعريف والنشأة والتطور

الفرع الأول: التعريف بحركة عدم الانحياز Non-Aligned Movement

تعود صياغة مصطلح "عدم الانحياز" Non-Aligned، إلى فينجاليل كريشنا مينون (V. K. Krishna Menon)، السياسي والدبلوماسي الهندي، الذي تسلم منصب وزير دفاع الهند خلال فترة من حكم الرئيس جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru، أول رئيس وزراء للهند بعد استقلالها، فقد استخدم مينون الذي ترأس وفد بلاده إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مصطلح عدم الانحياز خلال خطابه أمام الجمعية عام (1953م) والذي تحدث فيه عن سياسات حكومته الحيادية والمناهضة للاستعمار، ولاحقاً، استخدم نهرو المصطلح نفسه خلال خطابه في كولومبو بسريلانكا عام (1954م)، (BBC, 2022, pp. 5-6).

وفي سياق متصل، فضل المؤسسون الأوائل إطلاق اسم "حركة" Movement عليها وليس "منظمة" Organization، تفادياً للبيروقراطية التي قد تلحق بإدارة المنظمات، على خلاف منظمات عالمية مثل منظمة الأمم المتحدة أو منظمة الدول الأمريكية، فإن حركة عدم الانحياز ليس لديها دستور رسمي أو سكرتارية دائمة، ويتمتع جميع الأعضاء بنفس الوزن داخل الحركة، ويتم التوصل إلى مواقف الحركة بالإجماع خلال مؤتمرات القمة التي تجمع رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات (BBC, 2022, pp. 15-16).

فهيكلية الحركة وشروط العضوية والبيانات الختامية لمؤتمرات قمة الحركة غالباً ما تؤكد على ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، معارضة حكومات الفصل العنصري، ودعم حركات التحرر كما في جنوب أفريقيا، ومناصرة القضية الفلسطينية لنيل عضوية الأمم المتحدة وغيرها من الشواهد. ويقام مؤتمر القمة غالباً كل ثلاث سنوات، وتجري الاشراف على إدارة الحركة بالتعاقب بين الدول في كل قمة، كما تشغل الدولة التي تقام فيها مؤتمر القمة رئاسة الحركة الى تاريخ انعقاد القمة القادمة. وفي ضوء هذا الاستخدام، يعرف الدكتور اسماعيل صبري مقلد هذه الحركة بأنها، "السياسات التي تقوم على نبذ مبدأ الارتباط بعجلة التكتلات الدولية التي تخدم في الأساس مصالح الدول الكبرى لما ينطوي عليه ذلك من خطر فقدان الاستقلال السياسي والكرامة الدولية" (مقلد، 1979، صفحة 16). ولما كان الرئيسان الراحلان اليوغسلافي (جوزيف بروز تيتو)، والمصري (جمال عبدالناصر) يعملان على جعل المؤتمر مقتصرًا على الدول التي اتبعت بعض المبادئ المحددة، فقد استقر الرأي على تحديد معايير ومبادئ لعدم الانحياز، والتي تمثل حتى اليوم التعريف الرسمي لعدم الانحياز من قبل دول الحركة وهذه المعايير هي (توفيق، 2012، صفحة 305):
أولاً: يجب ان تنتهج الحركة سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة.

ثانياً: يجب ان تؤيد دائماً حركات الاستقلال القومي.

ثالثاً: يجب ان لاتكون عضواً في حلف عسكري جماعي تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى.

رابعاً: يجب ان لاتكون طرفاً في اتفاقية مع دولة كبرى.
خامساً: يجب ألا تكون قد سمحت لدولة اجنبية باقامة قواعد عسكرية في اقليمها، عرض ارادتها.
إن رؤية عدم الانحياز لا تعني بالضرورة أن على الدولة أن تكون رافضة لحقيقة الواقعة الدولية في النظام الدولي، فبخلاف ذلك ومنذ انشائها، كان المغزى الحقيقي والصريح لحركة عدم الانحياز هو منح مساهمة لدول عالم الثالث في تعزيز دورها المتعاون والبناء في الشؤون العالمية.
ومن هذا المنظور المذكور اعلاه، ترتبط حركة عدم الانحياز بظاهرتين في السياسة الدولية وهي (توفيق، 2012، صفحة 305):

- ظهور البلدان الحديثة الاستقلال ويعد عدم الانحياز تعبيراً عن السلوك الخارجي للدولة حديثة الاستقلال وأصبح ركناً اساسياً من أركان سياستها الخارجية.
- قيام الحرب الباردة، ويرى الغربيون بان حركة عدم الانحياز هي رد فعل على الحرب الباردة Cold War ، بينما ينكر آخرون ذلك ويردون هذه الحجة بأن جذور عدم الانحياز هي أكثر عمقاً من ذلك لأنها تلبى طموحات عدد كبير من الشعوب المتحررة حديثاً من هول الاستعمار.
ففي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فإن الارضية باتت ملائمة جداً لظهور سياسة عدم الانحياز.
ومن هذا المنطلق، نحتاج هنا إلى التمييز بين المصطلحين، "الحياد" Neutrality و"عدم الانحياز" Non-Aligned، فالأول يعني البقاء على مسافة متساوية من دون اتخاذ مواقف نشطة، أما الآخر فيعني المشاركة الإيجابية طبقاً لمفهوم "الحياد الإيجابي" الذي تبناه كل من الزعماء جمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو وأحمد سوكارنو وجوزيف تيتو، في القمة الأولى لحركة عدم الانحياز عام (1961م)، وقبل ذلك في مؤتمر "باندونغ" الأفرو آسيوي لعام (1955م) (رمزي، 2022).
وتأسيساً على ما سبق، نجد هناك إختلاف بين كتاب السياسة والمختصين بمجال العلاقات الدولية في تحديد معنى عدم الانحياز، فلا يوجد هناك تعريف شامل ومحدد ورسمي لعدم الانحياز، وما قيل عن الحركة من تعاريف إنما جاءت من جانب بعض المهتمين في دراسة العلاقات الدولية، وقد ذهبوا في ذلك الى مذاهب عدة، وان عدم وجود تعريف محدد لعدم الانحياز يعود إلى تعدد وجهات النظر حول فهم المعنى الاصطلاحي لعدم الانحياز أولاً، وإلى الغموض السائد في المصطلح ثانياً، وكذلك إلى عدم اتفاق الدول غير المنحازة عموماً على تعريف مانع وجامع بسبب اختلافهم في التركيز على زاوية أو بعد دون آخر في تحليلاتهم.
ولكن في ظل الواقع العالمي الراهن ما تزال حركة عدم الانحياز حركة عقلانية، من المهم اعادة صياغة تعريفاتها وبيان مدلولاتها تماشياً مع مظاهر التطورات والمتغيرات الحاصلة في الشأن العالمي.
واستناداً لجملة التعاريف السالفة الذكر، نقترح التعريف الآتي لحركة عدم الانحياز: محفل دولي موازن يتكون من دول حديثة العهد في الاستقلال في مختلف اصقاع الارض، تجمعهما روابط مشتركة تتجسد في مناهضة سياسة الارتباط والانحياز لأي من الكتلتين الشرقية أو الغربية لتلافي الغوص في صراعات القوى الكبرى، هدفها ممانعة الاستعمار بسائر اشكاله، واداء دور بناء ومؤثر في تأمين حرية صنع

القرار لتلك الدول، وتوطيد اواصر التعاون الاقتصادي والثقافي بينهما، ومناقشة القضايا والتحديات العالمية المشتركة، واعتماد توجهات موحدة في المنظومة الدولية.

الفرع الثاني: النشأة والتطور

نشأت حركة عدم الانحياز في ظل ظروف متعددة ومتغيرة في اعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث اشتدت حدة الصراع والتنافس ما بين القوى الكبرى الرابحة في الحرب بهدف فرض النفوذ، وظهرت الحرب الباردة خلال منتصف الاربعينيات القرن الماضي، وفي خضم ذلك ظهرت الحركة الأفرو اسبوية وحركة عدم الانحياز، من ذلك الحين بدأت تتضح المعالم السياسية لهاتين الحركتين، حتى انعقاد مؤتمر باندونغ (1955م)، بعد أن ادركت شعوب القارتين بأنها تعاني من نفس التحديات والمواجهات. وبالرغم من ان التأسيس الرسمي للحركة يتجسد في مؤتمرها الأول، وفي هذا الصدد يختلف المعنيون حول تاريخ نشوء الحركة فمنهم من يرجع نشوئها إلى مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومنهم من يرى ان جذورها تمتد إلى عشرينيات القرن الماضي، حيث نشطت الحركة المناهضة للاستعمار في الاقاليم المستعمرة ومنهم من يرجع جذورها إلى مؤتمر باندونغ (1955م) (توفيق، 2012، صفحة 317).

وفي ضوء ذلك، عقد مؤتمر باندونغ في مدينة باندونغ، عاصمة مقاطعة جاوه الغربية في إندونيسيا، خلال الفترة من 18-24 نيسان عام (1955م)، ذلك الحدث الرئيسي الذي قاد بشكل مباشر إلى قيام حركة عدم الانحياز. وكان أهداف المؤتمر في البداية انتهاج سياسات مشتركة في العلاقات الدولية وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي الأفرو آسيوي، ومعارضة الاستعمار بكافة صورته بما فيها الاستعمار الجديد، وبحث الشؤون العالمية.

وفي نفس السياق، استمرت الدول الاسبوية بزعامه الهند في رفض الانخراط في الصراع مع الكتلتين وأدى ذلك إلى مؤتمرات عقدت على مستوى القارة الاسبوية تم بمشاركة الدول الافريقية المستقلة، والمؤتمر التاريخي في هذا الاطار هو مؤتمر باندونغ الذي انعقد في (24 نيسان 1955م)، وضم ممثلي (29) دولة من آسيا وافريقيا، أدى هذا المؤتمر إلى اطلاق مبادئ جديدة تعتمد على رفض التكتلات الدولية وتدعو احترام استقلال والمساواة بين الدول وإلى اقامة علاقات دولية في ظل مبادئ التعايش السلمي (حداد، 2000، صفحة 126).

تبعاً لذلك انضمت يوغسلافيا، الدولة الاوروبية إلى مبادئ التعايش السلمي العشرة عام (1956م) بعد اجتماع الزعماء نهرو وناصر مع تيتو، وكان ذلك بداية سياسة عدم الانحياز (ج.ب.دروزيل، 1987، صفحة 130).

لقد شكلت حركة عدم الانحياز منذ نشأتها أكبر تجمع دولي "خارج اطار تنظيم الأمم المتحدة"، وتزايد عدد الدول الاعضاء مع تزايد عدد الدول المستقلة فبعد أن كانت الحركة تضم (25) دولة في مؤتمر بلغراد التأسيسي عام (1961م)، وصل هذا العدد إلى (75) دولة في مؤتمر الجزائر الحاسم في تحول نشاطات الحركة عام (1975م)، وفي مؤتمر هافانا كان العدد (95) دولة عام (1979م). وفي منتصف

عام (1999م) أصبح العدد (114) دولة، وقد حاز هذا التجمع منذ بدايته بانتهاج خطأ سياسياً متميزاً من أجل الحفاظ على ركائز الأمن والسلم في العلاقات الدولية (حداد، 2000، صفحة 417).
والجدير بالذكر ان عدد الدول المنضمة والمشاركة في مؤتمر اذربيجان الاخير في عام (2019) بلغ (120) دولة مستقلة.

المطلب الثاني: في مفهوم العلاقات الدولية المعاصرة

حينما نتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالباً ما نقصد العلاقات بين الدول لأنها هي التي تصنع السياسات والقرارات المؤثرة في المصالح الدولية وكذلك على الحرب والسلام، ولكن العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر باتت لا تشمل العلاقات بين الدول فقط، وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة وغيرها من المجالات.

على وجه الاجمال، تعرف مفهوم العلاقات الدولية (International Relations) بأنها: "دراسة العلاقات بين الدول، بما في ذلك أدوار الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمؤسسات متعددة الجنسيات، وهو حقل أكاديمي في السياسة العامة يمكن أن يكون وضعياً أو معيارياً حيث إنه يسعى إلى تحليل السياسة الخارجية لدول معينة إضافة إلى تشكيل هذه السياسة على حد سواء" (دان، 2016، صفحة 761).

اما دليل مصطلحات العلاقات الدولية، فعرف العلاقات الدولية بانها "العلاقات القائمة بين مجموعة من الدول التي تشترك فيما بينها ببعض القضايا والمصالح والقيم المشتركة عبر المؤسسات الدولية وعبر الظواهر القائمة في السياسة الدولية" (Martin Griffiths & Terry O' Callaghan, 2003, p. 5).

كما يعرف الدكتور عبدالوهاب الكيالي العلاقات الدولية تعريفاً مفاده: "جزء من علم السياسة، وهي مجمل مبادئ وأحكام وضوابط العلاقات والاتصالات والروابط بين الدول اعضاء المجتمع الدولي في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية" (الكيالي، 1990، صفحة 141).

والى جانب ما تقدم، اضافة الى الدول والمنظمات الدولية، تضطلع اليوم بعض المؤسسات والاجهزة أو الجماعات بدور فاعل وبتأثير حيوي على مسار سياقات العلاقات الدولية بحيث تجعلها تعمل في دينامية منتظمة، على سبيل المثال وليس الحصر، (الشركات العابرة للقارات، جماعات الضغط، النقابات المهنية، الهيئات الدينية، الاحزاب السياسية، الشخصيات الدولية، مؤسسات الفكر والرأي وغيرها من الهيئات).

ويصف الاستاذ جيفري روبرتز في معجمه الحديث للتحليل السياسي، العلاقات الدولية بانها "علاقات بين الدول وشعوبها التي تعني بالسياسات التي تنتبأها نحو بعضها فيما يخص مصالحها الوطنية وطرق

الاتصال المستعملة (الحرب، العقوبات الاقتصادية، الدعاية... الخ)، وعمل المؤسسات الدولية وعقد لاحلاف والاتلافات والكتل، وتطور القانون الدولي، أنه حفل دراسة متعدد الفروع" (روبرتز، 1999، صفحة 223).

وفي سياق ذلك، يرى الاستاذ ادمون جوف بأن العلاقات الدولية هي قديمة قدم التاريخ، فمصر الفرعونية مثلاً لم تكن تعيش في انبيق Vase-clos، كانت تقيم علاقات مع بلدان أخرى، وهكذا وقع رمسيس الثاني وملك الحيثيين المعاهدة المعروفة بأنها الأكثر قدماً، وكذلك كانت الامبراطورية الرومانية والبيزنطية والاسلامية والعثمانية في مركز شبكة علاقات كاملة (جوف، 1993، صفحة 10). وعلى الصعيد العام، يظل تحقيق السلام الهدف الاسمي للعلاقات الدولية ونظراً لما يعتقده البعض بأن الدول تسعى لكي تتصرف في علاقاتها طبقاً لنفس المبادئ الاخلاقية التي تدفع الأفراد في التصرف، فإن ذلك يجعلها تقتنع بأن لها مصلحة مشتركة وشاملة تقوم على أساس اقامة السلام بواسطة مؤسسات دولية (توفيق، 2012، صفحة 15).

ومن هنا نستطيع ان ندرك، إن القصد من وراء مفهوم "العلاقات الدولية المعاصرة"، هو "العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر"، فالعالم المعاصر هو ذلك العالم الذي نعيشه والذي ننتمي إليه الآن، والذي نعيه ونتفاعل معه ونتأثر بوقائعه ونؤثر في تطور أحداثه ونشكل مستقبله. وفي ضوء ذلك يرى الباحث الدكتور عبدالخالق عبدالله "إن العالم المعاصر إنبتق الى الوجود منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ويشتمل على جميع التغييرات والتطورات الحياتية والايديولوجية والسياسية والتقنية والمادية التي مرت على البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وأوصلتها إلى شكلها الراهن" (عبدالله، 1989، صفحة 13).

وعليه، فالعلاقات الدولية المعاصرة في ظل ذلك التداخل، هي إمتداد للعلاقات الدولية التقليدية، بيد أنها أكثر تعقيداً وأكثر تعددية منها، فالحصيلة الأساسية، بعد حروب تلك المرحلة، كانت الاعتراف بأن قضايا الحرب والسلام لم يعد من الممكن معالجتها بالشكل الكلاسيكي، فالأمن والسلام الدوليين لا يمكن لهما أن يتحققا إلا بالمعالجة المشتركة للمسائل ذات الصبغة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية (حداد، 2000، صفحة 107). وهكذا أخذت تتطور ضمن وسط دولي متنوع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الشامي، 2007، صفحة 107).

وتجدر الملاحظة، ان التطورات الراهنة في تكنولوجيا الاتصال التي ألغت حواجز المكان والزمان في عالمنا المعاصر، والتدفق الهائل للمعلومات قد تسببت في إحداث تغييرات ثورية في الاتصال الدبلوماسي بإدخال أدوات وأهداف جديدة وضع الدول أمام تحد جديد يستدعي التأقلم معها باكتساب صفات وخصائص جديدة وإشراك هذه الفواعل في العمل الدبلوماسي في ضوء الحفاظ على مركزيتيها وفعاليتيها وعلى نحو واسع (خالفي، 2019، صفحة 372).

وفي اطار ذلك، ونتيجة لهذا الاتصال حدث التعقد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول، وتزايد اعتماد الدول على بعضها البعض في مجال حماية أمنها القومي، أو دعم كيانها الاقتصادي، أو الدفاع عن معتقداتها السياسية والإيديولوجية، تطلب التعاون في اغلب المجالات والاصعدة (خالفي، 2019، صفحة 168).

واستناداً لجملة ما تقدم لنا ان نقول، ان العلاقات الدولية المعاصرة قد تطورت في العقود الأخيرة وذلك في ضوء اتساع انعكاسات ظاهرة العولمة وبروز فواعل جدد في المنظومة الدولية، والموازية مع نمو تأثيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتي ادت بدورها الى احداث تغييرات عميقة ومتشعبة في نسق العلاقات الدولية، وخلفت حالة من الترابط والتشابك والانفتاح سادت العالم، واسفرت عنها تقليص الحدود والقيود الجغرافية والسياسية فيما بين الدول إلى حد كبير. كل ذلك جاء ليحدث تغييراً نوعياً في العلاقات الدولية المعاصرة بحيث أصبحت متعددة الأبعاد والأهداف والخصائص والاتجاهات والأنماط، و باتت تعمل في دينامية مستمرة.

المبحث الثاني: دبلوماسية حركة عدم الانحياز في عالم متغير

منذ انشاء حركة عدم الانحياز وعلى مر العقود السابقة، واجهت الحركة في مسيرتها انجازات واخفاقات، ففي ظل مجمل التحولات والمتغيرات الدولية العميقة التي طرأت على هيكلية النظام العالمي المعاصر، وفي عصر الثورة التكنولوجية القائمة الآن في مجال المعلومات والمواصلات والاتصالات، جرت تحولات جذرية في المفاهيم التقليدية لإدارة الدبلوماسية العالمية.

ففي خضم تلك التحولات الجديدة والمصيرية، تسعى حركة عدم الانحياز بأن تبقى فاعلاً مؤثراً ونشطاً في المنظومة الدولية، من خلال مساهماتها البناءة في إرساء قواعد القانون الدولي، ومن خلال حسن إدارتها للخلافات عبر اعتمادها لمبدأ الحوار بما يضمن تثبيت ركائز السلم والأمن الدوليين، وترسيخ اسس العمل الجماعي، وتعزيز التعاون والسلام بين الدول والشعوب والامم.

المطلب الأول: حركة عدم الانحياز: الزخم وتراجع الفاعلية والتحديات

الفرع الأول: حركة عدم الانحياز والنظام العالمي الجديد

ان تطور مضمون سياسة حركة عدم الانحياز تعد بمثابة نهج جديد في العلاقات الدولية تأثر وأثر في سياسات الدول الحديثة كأعضاء جدد داخل المجتمع الدولي، فالقرارات وادارة السياسة الدولية لم يعد يصاغ وتدار فقط على المستوى الدول العظمى، وكتابة تاريخ المجتمع الدولي أصبحت تحتم مشاركة جميع أعضائه، يمكن ايجاز دور حركة عدم الانحياز في النظام العالمي في النقاط التالية:

اولاً: دور نشط في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني حيث تميز القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه بزيادة حركات التحرر الوطني، حيث ظهرت في العالم موجات من حركات التحرر في القارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، إذ نادت هذه الحركات بتحقيق الاستقلال السياسي كشرط ضروري للإقامة الدول والولوج إلى معترك الحياة السياسية الدولية (الصحراء، 2020).

ثانياً: دور فاعل في نزع السلاح والتعاشيش السلمي، حيث اتسمت مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية بسباق تسلح بين الدول.

وتأكيداً على ذلك، نجد ان ميثاق منظمة الأمم المتحدة تؤكد الى اللجوء إلى الوسائل السلمية لفض وتسوية المنازعات الدولية وحظر استخدام القوة، وأهمية أن يلجأ اطراف النزاع إلى اتباع طرق التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الاقليمية لإنهاء نزاعاتهم (العطية، 1992، صفحة 424).

وتجدر الملاحظة هنا، ان نزع السلاح هو إحدى أهم المسائل التي تطرح موضوع تهديد مستقبل الأمن والسلم في العلاقات الدولية كما أنه استجابة لتحدي الدول العظمى في تصعيد موازاتها العسكرية، حيث طرحت سياسة حركة عدم الانحياز في ادانة الاحلاف العسكرية وضد انشاء القواعد العسكرية ووقف سباق التسلح (حداد، 2000, p. 473).

ومن هنا جاءت دعوة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر بلغراد (1961م) بالدعوة إلى نزع السلاح العام والشامل على مستوى دول العالم.

ثالثاً: لقد أبدت دول عدم الانحياز في اسلوب معالجتها للشؤون الدولية اهتماماً متزايداً بدور الأمم المتحدة، ولا يرجع ذلك إلى رغبة هذه الدول في الحفاظ على استقلالها فقط وإنما قلقها العميق ازاء الاوضاع السياسية في العالم. وأخذت قيمة الأمم المتحدة تزداد بشكل تدريجي لدى دول عدم الانحياز لأنها الملاذ الذي تستطيع من خلاله صيانة استقلالها وسلامة كياناتها والحصول على دعمها لتحقيق رفاهيتها ومن اجل تحقق اهداف سياسية مشتركة (توفيق، 2012، صفحة 309).

وعليه، وبمرور الزمن وباستقرار المواقف، تعاضم ترابط بلدان عدم الانحياز بالامم المتحدة، لاسيما بعد أن ازدادت اعداد الاعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما أدى إلى تغيرات جوهرية في تكوين التجمعات الدولية، فقد قل تمثيل اوروبا في الجمعية العامة نسبياً إلى جانب ازدياد ثقل دول عدم الانحياز فيها. والجدير بالذكر أن أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة البالغ عددهم اليوم (193) عضواً، (120) دولة منها هي عضوة في حركة عدم الانحياز.

رابعاً: كان لسياسات حركة عدم الانحياز أثر واضح في ان تكون العلاقات الدولية اكثر ديمقراطية، حيث برز هذا المفهوم بعد عدة سنوات من تأسيس الحركة. ويقوم مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية على أساسين (توفيق، 2012، صفحة 315):

الأساس الأول: مبدأ المساواة ويستند إلى ثلاثة مبادئ، مبدأ الحصانة ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ عدم التمييز.

الأساس الثاني: مبدأ الاستقلال ويتضمن مبدأ عدم التدخل، مبدأ تقرير المصير، ومبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية.

وانطلاقاً من التشديد على احترام مبدأ المساواة بين الدول، بدت حركة عدم الانحياز كوسيلة اضعاف دور الدول الكبرى في هيمنتها على اتخاذ القرارات السياسية والرسمية الدولية، وهذا ما جعل الدول الكبرى ان تعمل من أجل تقوية نفوذها في منظمة الأمم المتحدة، من خلال انتهاج مبدأ استخدام حق الاعتراض (الفيتو) من قبل دول الخمس الكبرى والدائمة العضوية (حداد، 2000، صفحة 474). وفي خضم الاحداث والمتغيرات الدولية المستجدة، بدأت صورة النظام الدولي تتغير في نهاية الثمانينات، عبر عن ذلك انتصار المعسكر الغربي في الحرب الباردة على المعسكر الشرقي أكثر مما عبرت عنه حقيقة الوفاق العالمي، وكان من المتوقع ان يتبلور نمط جديد للعلاقات الدولية في اطار توازن المصالح، إلا ان النمط الفعلي ابتعد كثيراً عن هذا المبدأ، حيث بدأت عملية تهميش دول العالم الثالث، ومنذ الاعلان عن انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1991م)، واشتعال ازمة الخليج الثانية، بدأت معالم نظام عالمي جديد في تظهر في العلن، تستند على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة والهيمنة على الساحة الدولية، وما سمي بعهد القطبية الاحادية Unipolarity.

لا يخفى بجانب كل ما تقدم، ان النظام العالمي الحالي يجمع تيارات متناقضة، بعضها مؤيد للحركة وبعضها مناهض لها، حيث بدأت تظهر ملامح التوجهات العالمية، ومساعي نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية سواء كان في اطار اقليمي اقتصادي أو دولي، إلا أنه توجد توجهات سلبية تتمثل في الصراعات العرقية والنزاعات الاهلية والعنصرية متعدد الثقافات، وكل ذلك يمثل تحديات للدول العالم الثالث، وعلى صعيد آخر، هناك محاولة للإعادة رسم الخريطة السياسية والإقتصادية الدولية، فبعض الدول التي كانت في الماضي من دول حركة عدم الانحياز، أصبحت دولاً صناعية متقدمة ومنها الصين والهند ودول شرق آسيا وماليزيا واندونيسيا، وهذه الدول بصفة عامة تشكل الان تكتلات اقليمية اقتصادية مهمة، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ APEC، كل ذلك ينعكس ذلك سلباً على أهمية الدور الإقتصادي لحركة عدم الانحياز (الصحراء، 2020).

تتمثل أهم التطورات التي أثرت في اسلوب تناول حركة عدم الانحياز التطورات النظام العالمي واتجاهه نحو نظام أحادي القطبية، حيث أدى إلى تغيرات هامة في التوجهات السياسية لعدد من دول الحركة ذات الارتباط الخاص بالاتحاد السوفيتي السابق، والتي كان لإنهياره انعكاساً على العديد من دول الحركة والخاصة ذات التركيب الاثني المتعدد، ولقد وضح ذلك في انهيار ونفتت يوغسلافيا وهي من الدول

المؤسسة لحركة عدم الانحياز، حيث الفت هذه الأزمة بآثارها السلبية على تماسك الحركة والذي كاد أن يطيح بالبعد الأوربي للحركة، وتفتت الكتلة الشرقية بصفة عامة انعكست على ميزان القوى القائمة والتي ادت إلى تقليص حرية الحركة لدول عدم الانحياز في اطار معاملتها الدولية (الصحراء، 2020). وفيما يخص الموقف، وفي اطار المتغيرات الدولية وتأثيراتها السلبية على العديد من الدول، كان لزاماً على دول عدم الانحياز أن تتخذ موقفاً أكثر وضوحاً ازاء النظام العالمي الجديد، وعلى وجه الخصوص خلال مؤتمر القمة العاشرة، والذي عقد في جاكرتا/ اندونيسيا (6 ايلول 1992م)، حيث حددت الرسالة الصادرة من المؤتمر ما يجب ان يكون عليه النظام العالمي الجديد من حيث تحقيق العدل، وسيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة.

ومن زاوية اخرى، كان مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الثاني عشر الذي عقد في ديريان/ جنوب افريقيا عام (1998م) بمثابة منعطف خطير لمسيرة الحركة، خاصة على مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد تأكد انفراد الولايات المتحدة الامريكية في قيادة النظام العالمي بعد أن صارت أكبر قوة سياسية واقتصادية في العالم، وأصبحت الرأسمالية والاقتصاد الحر وآليات السوق هي أساسيات النظام الاقتصادي، وتحددت مفاهيم جديدة منها الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأوجدت هذه التغيرات السياسية نظاماً عالمياً جديداً مختلف تماماً عن النظام الذي كان سائداً عند نشأة حركة عدم الانحياز (الصحراء، 2020).

والى جانب ما تقدم، وما نلمسه اليوم، اضحت الحرب الروسية على دولة أوكرانيا، وطموحات بكين في بحر الصين، والمعضلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وتضاؤل سيادة الدول، وقضايا الهجرة، والارهاب، وازمة الغذاء العالمي، والمخدرات، وتفشي الامراض والفايروسات، وقضايا المناخ، والازمات المالية المتلاحقة وغيرها من التحديات التي تتسم بطابع عالمي، اضافةً الى التوترات السياسية العالمية والمتعددة الأشكال اضحت تهدد النظام العالمي اجمالاً وتزعزع الامن والسلم الدوليين.

الفرع الثاني: تراجع الفاعلية والتحديات الكامنة

تتعدد عوامل الضعف الكامنة في حركة عدم الانحياز التي أثرت على قدرة ممارستها لمهامها ودورها، فهناك الكثير من الجوانب السلبية التي عانت منها الحركة وكانت لها دوراً كبيراً في تراجع فاعليتها.

اولاً: من الناحية التطبيقية كان الحركة تعاني الكثير من المشاكل منها اتساعها إلى (113) دولة في عام 1997، بعدما كانت 25 دولة عند تأسيسها، بحيث أصبحت مرادف للعالم الثالث ومما زاد من صعوبة التوصل إلى اتفاق عام حول الاهداف السياسية، رافقها تزايد في عدم الالتزام بتطبيق معايير العضوية (توفيق، 2012، الصفحات 329-330).

ثانياً: كان لوجود القادة التاريخيين وفي مقدمتهم الرئيس الهندي الراحل جواهرلال نهرو دوراً بارزاً في تكوين التجمع الدولي (الأفرو اسيوي) للدول التي استقلت حديثاً، بالإضافة إلى الرئيسين الراحلين جوزيف تيتو في يوغسلافيا وجمال عبدالناصر في مصر.

ثالثاً: ان افتقار الحركة إلى الاطار المؤسساتي أضعف الكثير من دورها في العلاقات الدولية، وبرر البعض على ذلك بأن الآباء المؤسسين للحركة أمثال نهرو وتيتو وعبدالناصر وسوكرانو ارادوها حركة ديمقراطية ليس لها طابع مؤسساتي (توفيق، 2012، الصفحات 329-330).

رابعاً: ان حركة عدم الانحياز لم تتخذ قرارات حاسمة وملزمة حتى في النزاعات التي تفجرت بين أعضائها، فمعظم قراراتها كانت توفيقية في اطار توصيات عامة ويرجع ذلك لعدم امتلاكها القوة المركزية التي تخطط لها دبلوماسياً واستراتيجياً وتعتمد عليها في تنفيذ قراراتها (الكعكي، 1983، صفحة 63).

خامساً: إن المشكلة الحقيقية التي اخذت تعاني منها دول الحركة هي كثرة الانقسامات بين صفوفها وهذا ناجم عن كثرة أعدادها، فضلاً عن عدم الالتزام حرفياً بتطبيق معايير عدم الانحياز عند قبول دول جديدة (توفيق، 2012، صفحة 330).

سادساً: غياب سياسة اعلامية موحدة ومواكبة للتحديات التي تواجهها حركة عدم الانحياز (جلال، 1987، صفحة 133).

سابعاً: الواقع الاقتصادي ومساهمته في تراجع دور الحركة سياسياً، حيث اعتبر الواقع الاقتصادي لحركة عدم الانحياز وحاجة معظم الدول إلى موارد التنمية الاجتماعية والاقتصادية سبباً رئيسياً في تراجع حركة عدم الانحياز عن أداء دورها السياسي التوفيق، ولقد كان حاجة معظم دول الحركة للدعم الاقتصادي إلى الارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقوى العظمى أو الكبرى (جلال، 1987، صفحة 133).

والى جانب ما تقدم، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية حقبة الحرب الباردة عام (1991م)، واختلال موازين القوى في العالم، وقيام كتلتان إقليميتين واقتصادية جديدة، واصلت الحركة الدعوة إلى التعاون الدولي، والتعددية، وحق تقرير المصير، والوقوف ضد عدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي، لكنها فقدت بعضاً من أهميتها وفعاليتها (BBC، 2022، صفحة 19).

ففي ظل تطور الأحداث الدولية وتبدد المعسكر الشرقي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة العالمية، ظهر تحدٍ جديد وغير معلن للحركة وهو العمل من أجل الحفاظ على الوجود ومواجهة تحديات النظام العالمي الجديد.

ومن جهة أخرى، ساهم تفكك الدولة اليوغسلافية التي كانت من الأعضاء البارزين والمؤسسين في الحركة في تراجع فعاليتها، ومن ثم وبروز صراعات عرقية وأهلية في عدة مناطق من العالم الثالث، وانشغال عدد من الدول الأعضاء بمشاكل مصيرية وحروب وانقسامات داخلية، كما تأثرت حركة عدم الانحياز بتغير الخريطة السياسية والاقتصادية الدولية، وتحول بعض أعضائها مثل الهند والصين ودول شرق آسيا وماليزيا إلى دول صناعية متقدمة شكلت كتلتا اقتصادية إقليمية ما انعكس سلباً على الدور الاقتصادي للحركة (BBC، 2022، صفحة 20).

وفي سياق آخر، تبنت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب مفهوم "تنافس القوى الكبرى" كمحور أساسي في استراتيجية الأمن القومي الأميركي عام (2017)، معتبراً الصين مصدر التهديد الرئيسي لمصالح الولايات المتحدة، والآن وعلى الرغم من الأزمة في أوكرانيا، من المتوقع أن تحتفظ إدارة الرئيس الحالي جو بايدن بالنهج نفسه في استراتيجية الأمن القومي الجديدة، حيث أنها تصف روسيا بأنها مصدر تهديد حاد ومؤقت، أما الصين فتتمثل تحدياً مستمراً، ما يعني أن الأخيرة تمثل مصدر التهديد الأكثر خطورة على مصالح الولايات المتحدة (رمزي، 2022).

وتبعاً لذلك، فيما يخص الحرب الروسية الأوكرانية، من غير المنتظر أن يشهد العام الجاري إنهاء الحرب الدائرة في أوكرانيا، لعدم توفر الظروف والعوامل اللازمة لذلك، من المتوقع استمرار الحرب التقليدية بضع سنوات قادمة، ولكن نتائجها على البنى التحتية والخسائر البشرية ستكون أكبر بكثير مما كانت عليه في السنة الأولى، حسب النتائج المترتبة على كل احتمال من الاحتمالات (الهادي، 2023). ومع الشعور المتزايد بأن الحرب في أوكرانيا ستستمر وتتحوّل المنافسة بين القوى الكبرى إلى حرب باردة جديدة، يبدو أن الكثير من الدول النامية ترى أن مصالحها تقتضي انتهاج سياسة محايدة ومتوازنة، بين الغرب من جهة ومحور الصين وروسيا من جهة أخرى، الأمر الذي نتج عنه الحنين إلى استعادة حيوية حركة عدم الانحياز (رمزي، 2022).

ومن خلال تلك الحقائق، وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم تصاعداً شديداً في التوتر وحالة استقطاب مؤثرة و ظاهرة للعيان جراء الحرب التي اطلقتها الدولة الروسية على أوكرانيا، تبرز هنا تحديات جديدة ومصيرية خاصة بالدول التي تقضي مصالحها بعدم المخاطرة بالانضمام الواضح إلى أحد طرفي النزاع.

فضلاً عن هذا وذاك، تواجه حركة عدم الانحياز اليوم تحديات جديدة مع استمرار الحرب في أوكرانيا، فبالنسبة إلى العديد من الحكومات في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية، يظل عدم الانحياز

أمراً جذاباً بالنظر إلى أن معظم هذه الدول تعتمد بشكل كبير على التجارة والاستثمار والمساعدات من جميع القوى الغربية والصين وروسيا أيضاً، وبالتالي يصبح الاصطفاف إلى جانب طرف من الجانبين المتنافسين، معوقاً اقتصادياً (الشامي ط، 2022، صفحة 6).

ومن هذا المنطلق، يمكن لحركة دول عدم الانحياز أن تلعب دوراً مختلفاً في المنافسة القائمة بين الصين والغرب، كانت الصين ولا تزال حتى الآن لاعباً حذراً على مسرح السياسة الدولية، بالمقارنة مع روسيا بقيادة الرئيس بوتين، وهذا الأمر يفسح المجال للدبلوماسية ومجالاً واسعاً للحركة لنزع فتيل التوترات القائمة، ومن المرجح أن المنافسة بين الغرب والصين سوف تزداد في نصف الكرة الجنوبي، وهذه المنافسة لا ينبغي لها أن تتجاوز حدوداً معينة، ودول عدم الانحياز يمكنها المساهمة في ضمان حدوث ذلك. (ساموت، 2022).

وفي ضوء تلك المطالبات، يمكن لدول عدم الانحياز أن يكونوا في وعي تام، بأن العالم في القرن الحادي والعشرين قد تغير كثيراً عما كان عليه في الخمسينيات والستينيات، ولكن لا يزال هنالك خلل في توازن النظام الدولي، فلا يزال نصف الكرة الجنوبي يعاني من ضعف التمثيل، ومن صوت ضعيف في أروقة الدبلوماسية الدولية، ولا بد من توجيه الروح الجديدة لحركة دول عدم الانحياز نحو خلق صوت مسموع ومفهوم بشكل أفضل وفعالية أكبر لنصف الكرة الجنوبي في النظام الدولي، ليكون صوت الحركة في صف العدالة عندما يتعرض الضعفاء للعدوان، وللمساهمة في السلام العالمي (ساموت، 2022).

وفي اطار هذا المنظور، نحن اليوم في أشد الحاجة لعودة حركة عدم الانحياز ولو بهيكلية وآلية وإدارة مغايرة عن التي تأسست قبل 6 عقود، فلا يمكن أن يعقل دخول دول إلى الحظيرة الأمريكية، ولا يجب أن تغضب واشنطن من علاقات دول المنطقة بموسكو، فالخريطة السياسية للعالم مختلفة تماماً عن نظيرتها في ستينات القرن الماضي (المحمود، 2022).

ومن هنا نستطيع ان ندرك، أن استعادة حركة عدم الانحياز حيويتها أمر ليس بمستحيل، فمن الممكن تحقيق هذا الهدف إذا أمكن تشكيل مجموعة من الدول الرائدة التي تستطيع تقديم صيغة جديدة لسياسة الحياد الإيجابي، تأخذ في الاعتبار التحولات التي يشهدها النظام الدولي من صعود الصين بخطى تدريجية ثابتة على حساب الغرب، وهو أمر ليس باليسير، فبقدر ما يتطلع كثيرون إلى استعادة حركة عدم الانحياز فاعليتها، كمنصة تخدم مصالح الدول النامية في عصر المنافسة بين القوى العظمى، وفي نفس الوقت كحركة يساهم في استقرار النظام الدولي، إلا أن ذلك لا يتعدى كونه تمنيئاً أكثر مما هو هدف عملي (رمزي، 2022).

وهكذا نستطيع القول، في ظل مجمل التحولات والمتغيرات الدولية العميقة التي طرأت على هيكلية النظام العالمي المعاصر منذ تأسيس تلك الحركة، والتي أدت إلى عجزها اليوم نسبياً عن القيام بالمهام الواقعة على عاتقها، فبعد أكثر من (60) عاماً على انشائها، بدت هذه الحركة مثقلة بالأعباء، تحيط بها

التحديات من كل اتجاه، ولم تعد قادرة ضمناً على التكيف مع الأوضاع الدولية الراهنة، وهي اليوم تواجه أزمات متعددة الأبعاد والإتجاهات تهدد وجودها أحياناً، وأصبح من الصعب عليها أن تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم والأمن الدوليين على مستوى العالم، كل ذلك يستدعي إصلاح هذه الحركة العالمية لكي تستجيب لمتطلبات التطور الراهن. ومن هذا المنظور المذكور نقول، إن حركة عدم الانحياز مدعوة اليوم بأن تشارك بشكل مؤثر في إرساء قواعد نظام دولي جديد تشكل منبراً لعمل مشترك نشط يعزز العلاقات والأمن الجماعي بكل أبعاده. وثقة منها بأهمية الجهود المتعددة الأطراف وأهمية الدبلوماسية الجماعية، فهي مطالبة بأن تتجاوب مع التحديات الراهنة والمستجدة في المستقبل.

المطلب الثاني: دبلوماسية حركة عدم الانحياز ودورها في تعزيز دينامية العلاقات الدولية المعاصرة

الفرع الاول: دور الحركة في التخفيف من حدة الصراعات وترسيخ سياسة التعايش السلمي الدولي
في البدايات، وفي ستينيات القرن الماضي كان تركيز حركة عدم الانحياز بالأساس على مناهضة الاستعمار، ثم التنمية الاقتصادية ومسألة إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية وقضايا البيئة، بجانب قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وتأكيد الحاجة الى ديمقراطية العلاقات الدولية، وفي تقدير الكثيرين ساهمت الحركة في تعزيز استقلال الدول الاعضاء وتهيئة الظروف لسلم ممتد وتعاون دولي، بل أن الحركة نجحت الى حد كبير في التكيف مع الظروف المتغيرة في العلاقات الدولية المعاصرة (Keethaponcalan، 2016).

وهنا لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار المبادئ الخمسة الاساسية لمؤتمر باندونغ عام (1955م)، وهي: التعايش السلمي، والاحترام المتبادل لسيادة ولوحدة أراضي الدول الاعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الاعتداء بين الدول، والمساواة والمصالح المتبادلة.

فأهمية الالتزام بالمبادئ السابقة الذكر التي قامت عليها حركة عدم الانحياز والتي مثلت في مضمونها منظومة عمل مهمة توجه سلوك الدول الاعضاء في الحركة ويحث دول العالم لمهامه حسب قواعد جماعية مشتركة ومتبادلة، وفي مقدمتها مواصلة العمل للابتعاد بنفسها عن التكتلات الدولية، والابتعاد عن سياسة التحالفات والمحاور والصراعات.

وفي ضوء ذلك، فان للحركة التي تضم اليوم مئة وعشرين دولة أن تفرض سلطة أخلاقية قادرة على أن تكون قوة فاعلة في ممارسة الضغط الدبلوماسي، ولتحقيق ذلك لا بد لها من أن تبقى مخلصه لروح مؤتمر باندونغ عام (1955م)، بينما تتكيف مع التحديات و المخاطر الجديدة التي تواجه العالم المعاصر (ساموت، 2022).

ومن جهة اخرى، فبالرغم من اختلاف الظروف الحالية عن تلك الظروف التي ولدت فيها الحركة، إلا أن رؤية الآباء والمؤسسين الاوائل ماتزال جديرة وملائمة لوقتنا الحاضر. ففترة الستينيات قد تميزت بسياسات الكفاح ضد الاستعمار والتحرر من الهيمنة الأجنبية وشروق شمس الاستقلال، في حين ان الاولوية القصوى أضحى اليوم في التنمية الاقتصادية وقضايا الصحة والبيئة والأمن الجماعي بكل أبعاده، كل ذلك بهدف ضمان التقدم والازدهار والعيش الرغيد للشعوب والامم.

ومن خلال ذلك الواقع، فدور حركة عدم الانحياز في التخفيف من حدة الصراع كبير، فقد مر العالم بفترة من التوتر والرعب السياسي بعد قيام الحرب العالمية الثانية، وهو ما نتج عنه خسائر وفقد كبير بالارواح بسبب استخدام الأسلحة المتنوعة، بالتالي قد كان لها دور سياسي كبير في الحد من كل تلك الصراعات، فكان دور حركة عدم الانحياز هو التخفيف من الصراع، حيث ساهمت في حصول العديد من الدول على حرياتها المطلوبة، مع البدء في تأسيس نظام سياسي دولي جديد لها، وكان لتلك الحركة دور وفضل عظيم في حفظ الأمن والأمان والسلام بمرور التاريخ (ساموت، 2022).

وعليه، فقد اتسمت المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية بالتسابق في شراء السلاح بين الدول، وعلى الرغم من أن ميثاق المنظمة قد نص على أنه سوف يتم اللجوء إلى الوسائل السلمية لكي يتم فض النزاعات الدولية، وأن يتم حظر استخدام القوة، إلا أن فشل السياسة الخاصة بالأمن الجماعي في إطار الثورة التكنولوجية بالمجال النووي قد غيرت معنى السلم وفرضت شكلاً جديداً له، وبالتالي كان دور حركة عدم الانحياز في التخفيف من حدة ومشاكل الصراع كبير وهام، فقد منعت استخدام السلاح والحد منه (Zyadda, 2022).

وفيما يخص الموقف، فإن للحركة دور ريادي في حل ووقف الصراعات بين الدول والتخفيف منه، فكانت حركة عدم الانحياز معتمدة على بعض من الأهداف والمبادئ التي تهدف للتعایش السلمي والابتعاد عن الحروب والصراعات التي تحدث ما بين الدول، والحد من الخسائر التي تظهر على العالم بسببها، إذ يمكن القول إن دور حركة عدم الانحياز في التخفيف من حدة الصراع كان في اتباع سياسة الحياد الإيجابي ورفض سياسة القواعد والأحلاف و التكتلات العسكرية، ووقف النزاع بين الدول واستخدام الأسلحة النووية أو اسلحة الدمار الشاملة (Zyadda, 2022).

وفي الاتجاه نفسه، قامت حركة عدم الانحياز في تجسيد سياسة التعایش السلمي على المستوى الدولي من خلال العديد من القرارات التي اتخذتها والمطالب التي طالبت الدول بها، ومن أبرز هذه القرارات والمطالبات والمحاولات نعرض ما يأتي (حديد، 2022):

- تبنت سياسات لتخفيف حدة التوتر العالمي، وركزت على أن التعایش السلمي وعدم اللجوء للحروب هو الحل الأمثل.
- منع الدول الأعضاء من إنتاج الأسلحة النووية أو تخزينها.

- منع الدول من تبادل الأسلحة النووية.
- العمل على إدانة الدول الاستعمارية من خلال الأمم المتحدة.
- العمل على تسريع التنمية الاقتصادية في دول عدم الانحياز.
- دعوة الدول الكبرى لتترك دعم الدول الاستبدادية.
- محاربة الأحلاف العسكرية في الدول غير المنحازة باعتبارها مصدرراً للحرب.
- المطالبة بإنشاء مناطق آمنة وهي المناطق منزوعة السلاح النووي.
- مكافحة التمييز العنصري.
- المطالبة بالحفاظ على المبادئ والقوانين التي تُصاغ في مؤتمرات دول عدم الانحياز.

تم انتهاج هذه السياسة السالفة الذكر من طرف حركة عدم الانحياز، وذلك إيماناً منها بجسامة أهمية التعايش السلمي الدولي والابتعاد عن سياسة التكتلات والمحاور وضرورة تدعيم وشائج التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية المختلفة، وإيماناً منها بأن السلم والأمن الدوليين من جهة، والارتقاء الاجتماعي والتطور الاقتصادي من جهة ثانية، هي مسائل شديدة الترابط ومتبادلة الفاعلية.

وفي السياق ذاته، وبهدف ارساء مبادئ التعايش السلمي الدولي، سعت الحركة وبخطوات واثقة ومنذ تأسيسها ومن خلال دبلوماسية فاعلة إلى تحقيق الاهداف الجوهرية التالية (الشموس، 2022):

"مناهضة العنصرية بجميع أشكالها ومقاومة الأعمال التي تحاول ان تمارسها الدول الكبرى على الدول الصغيرة، تحقيق التعايش السلمي وارساء السلام العالمي، القضاء على الاستعمار بمختلف أشكاله، تسوية النزاعات الموجودة بين أعضاء الحركة بالطرق السلمية. فقدرتها على حل هذه النزاعات يكسيها مصداقية عالمية وبالتالي تتمكن الحركة من التأثير في الأحداث الدولية، في حال عجز الحركة من حل هذه النزاعات فسيضعف موقفها في القضايا الدولية. بلوغ الانماءات الاقتصادية عن طريق التعااضد الدولي والتكامل، كذلك تغيير العلاقات الدولية وبناء مجتمع دولي امن بتزسيخ الأمن والسلام والتعاون المتوازن، والتكامل بين الشعوب في جميع المجالات، والتخلص من هاجس الحروب".

وتأسيساً على ما سبق، نجد ان الحركة وعلى مر العقود السابقة، ومن خلال هذا المنبر العالمي، قد انخرطت ايجابيا وبالاجاه الصحيح، كفاعل مؤثر ونشط ومتوازن في المنظومة الدولية، من خلال المساهمة البناءة في ارساء قواعد القانون الدولي، وحسن إدارة الخلافات عبر اعتماد مبدأ الحوار بما يضمن تثبيت ركائز السلم والأمن الدوليين والتقليل من وطأة الصراعات، وترسيخ اسس العمل الجماعي، وتوطيد اواصر التعايش السلمي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

الفرع الثاني: دبلوماسية مؤتمرات قمة الحركة وتدعيم دينامية العلاقات الدولية المعاصرة
تقوم الدبلوماسية بدورها في إطار العلاقات الدولية، فبواسطتها تتم إقامة هذه العلاقات وتثبيتها ومعالجة جميع الشؤون التي تهم تلك الدول، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، فالدبلوماسية بالنسبة إلى المجتمع والدول هي بمثابة القوة الديناميكية للحياة الدولية ونشاطها، ويحدد مستوى كل دولة وعدد ممثليها وفقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية وما ترسمه من دور لها على المسرح السياسي العالمي (محمد، 2013، صفحة 59).

ما يلفت الانتباه هنا، ان مؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز والتي كانت تعقد بشكل دوري، تشير إلى التطور النوعي الذي أصاب العمل الدبلوماسي على مستوى قمة دول الحركة، بعد أن أصبحت الصراعات والمنازعات الدولية تثير ليس فقط مخاوف الاطراف المتنازعة وانما الدول الأخرى القريبة منها والبعيدة أيضاً، ففي القرن الحادي والعشرين تعددت أنماط الدبلوماسية وتغيرت تسمياتها وأشكالها، ولكن تعمل في النهاية على تعزيز آليات العمل الدبلوماسي على مستوى القمة، من خلال ترسيخ التعاون والسلام بين الدول والشعوب.

والجدير بالتأمل ان حركة دول عدم الانحياز تضم اليوم (120) دولة في عضويتها وهي (تبلغ نحو ثلثي عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة)، ويبلغ نسبة عدد سكان دولها نحو (55%) من سكان كوكب الارض، يتركز معظمهم في القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية (ساموت، 2022).

وفي ضوء مما تقدم، فإن هذه الزيادة الكمية في عدد الدول وتركيباتها النوعية قد أدت إلى توسع الإتصال الدبلوماسي والمفاوضات وأضاف أبعاداً نوعية إلى الدبلوماسية بمعناها الاوسع (البكري، 1986، صفحة 46)، فالدبلوماسية المعاصرة أصبحت تجري في وسط دولي متعدد ومتنوع الأنظمة السياسية والاقتصادية، ومتعدد التنظيمات الدولية والأقليمية (الشامي ع.، 2007، صفحة 127). وقد أصبح لهذه الدول أثراً في تسيير دفة السياسة العالمية، وباتت لها صوتها المسموع في السعي لتحقيق مصالحها بما لا يتنافى ومصالحة المجموعة الدولية ككل، وفي نفس الوقت توثقت المصالح وأرتبطت بين مختلف أجزاء العالم إلى درجة أصبح معها العالم يكاد يتأثر كله بأي خلاف أو نزاع دولي مهما بدأ النزاع محدوداً في ظاهره (حسين، 2012، الصفحات 134-135). وعليه، بدأت هذه الدول بمسؤولياتها في المساهمة الفعالة في أنشطة المؤتمرات والمحافل الدولية، وأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإقليمية الخاصة بها (بركات، 1991، صفحة 52).

وإستناداً لجملة ما عقدتها حركة عدم الانحياز لمؤتمرات متعددة لقمم عالمية والتي بلغت لحد عام (2019) ما مجموعه (18) مؤتمر قمة عالمي لزعماء ورؤساء الدول او الحكومات عقدت في مختلف العواصم والبلدان والقارات، وبمشاركة الجمعية العامة للأمم المتحدة في اغلب الحالات.

نلاحظ مما سبق، أن هنالك انعطافة نوعية كبيرة في دبلوماسية مؤتمرات قمة الحركة شكلاً ومضموناً مقارنةً بالفترات السابقة، فمع بدايات القرن الواحد والعشرين عُقدت هذه المؤتمرات على مستوى القمة من أهم مظاهر النشاط الدبلوماسي العالمي في المنظومة الدولية، فأمام تعدد القضايا محل الخلاف، وفي ظل توسع بؤر الأزمات والنزاعات والتوترات، وإستجابة للتطورات والتحديات والمشكلات العالمية الطابع، أصبح معها نطاق دبلوماسية القمة أوسع وأشمل.

في ضوء تلك الطروحات، استمرت عملية إعادة اكتشاف أهمية حركة عدم الانحياز بتريث منذ عدة سنوات. وقد اكتسبت أهمية ظاهرة للعيان في مؤتمر قمة المقامة في دولة أذربيجان التي تولت رئاسة الحركة في عام (2019)، وتم تمديد رئاستها بسبب جائحة كوفيد-19 حتى نهاية عام (2023) بعدها حيث سوف تتولى دولة أوغندا منصب كرسي رئاسة الحركة.

وضمن هذا السياق، وفي مجال تقييمنا لحالة الحركة، يمكننا ان نشير هنا الى خطاب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة السابق، السيد تيجاني محمد باندي (Tijjani Muhammad-Bande)، خلال حديثه في القمة الثامنة عشرة لحركة عدم الانحياز التي انعقدت في (24/ تشرين الاول من عام 2019) في باكو عاصمة أذربيجان حيث تسلمت رئاسة الحركة من دولة فنزويلا، اذ اسرد قائلاً (News, 2019):

"أن الأمم المتحدة خرجت في عام (1945م) من الحرب العالمية المدمرة، إلى إنقاذ جيل المستقبل من ويلات الحرب، فيما تشكلت حركة عدم الانحياز في عام (1961م)، في ذروة الحرب الباردة، لتحقيق عالم يسوده السلام والعدالة، مع الاحترام والتضامن، في صميم التعاون والتنمية".

وفي اطار تأكيده على أهمية التعاون الدولي، شدد الرئيس باندي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الحاجة للعمل من أجل دعم مبادئ مؤتمر باندونغ في التصدي للصراعات العنيفة والإرهاب وتجدد التهديدات النووية وغيرها من التسلح وتغير المناخ وتداعياته، داعياً إلى تعميق التعاون متعدد الأطراف لتحقيق النجاح في هذا المسعى الهام (News, 2019).

وعلى هذا الاساس، انعقدت القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز بين 25-26 تشرين الاول (2019) في أذربيجان، باكو، حيث انطلقت القمة الـ 18 لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، بمشاركة مسؤولين من 120 دولة، وناقشت القمة أبرز القضايا السياسية في العالم، وستتولى أذربيجان رئاسة حركة عدم الانحياز لمدة (3) سنوات حتى القمة التاسعة عشرة في عام (2023). (News, 2019).

يفيد الطرح السابق، بأن مع دخول عناصر جديدة على الدبلوماسية مثل قضايا الطاقة والتكنولوجيا والمساعدات الفنية والمبادلات الثقافية والعلمية ومشاكل البيئة والصحة بأنواعها المختلفة وثورة

المواصلات والإتصالات، فان المهام الملقاة على عاتق الزعماء والرؤساء في وظائفهم الدبلوماسية قد تضاعفت، إثر التطور الجذري الذي طرأ على العلاقات الدولية المعاصرة.

وعليه، وباستقراء المواقف نتذكر رموز الحركة والآباء المؤسسون والدور المهم الذي لعبته الشخصيات و الزعامات الكاريزمية في تأسيس المنظمة وتشكيلها، فالنضال ضد الاستعمار والإمبريالية قد أفرز الزعماء الذين قادوا بلادهم من الاستعمار إلى الحرية، واليوم يمكننا أن نقول إنهم كانوا سياسيين عمالقة، أهموا شعوبهم وغيروا مصير بلدانهم، ليس باستخدام القوة، بل بفضل القوة المطلقة لأفكارهم وشخصياتهم، وسرعان ما أصبحوا أسماء مألوفة ومعترفاً بها في جميع أنحاء العالم، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو، ورئيس يوغسلافيا السابقة جوزيف بروز تيتو، والرئيس المصري جمال عبد الناصر، والغاني كوامي نكروما، والأندونيسي أحمد سوكارنو، والجزائري هواري بومدين، والقبرصي مكاريوس، وقد تم استضافة هؤلاء في بلغراد/ يوغسلافيا السابقة في القمة التأسيسية عام (1961م) من قبل جوزيف بروز تيتو الرئيس وزعيم الثوار اليوغسلافيين الذين قاوموا الاحتلال النازي بشكل بطولي، ثم قاوموا ضغوط ستالين لدمج يوغسلافيا في الكتلة السوفييتية في ذلك الحين (ساموت، 2022).

والجدير بالإشارة هنا، انه مع اختلاف الازمنة وتباين الامكنة، لا تزال استنصارات واستشرافات القادة المؤسسين والزعماء الكاريزميين سديدة وحاضرة في مجريات العلاقات الدولية المعاصرة، اذ تلقي بظلالها وبمساهماتهم البناءة في التخفيف من حدة التوترات والصراعات والخلافات بين الفواعل الدولية، عن طريق فتحهم لافاق دبلوماسية هادفة بغية تحقيق هدف التعاون وتعزيز التطور على مختلف الاصعدة، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعلمية.

يلاحظ عند النظر في ما حققته حركة عدم الانحياز من إنجازات لأعضائها وللسلم والأمن الدوليين بصفة عامة، أن الحركة ما تزال بمثابة منتدى دبلوماسي قوي يمكن من خلاله تحقيق مصالح الدول الأعضاء، التي لديها فرصة للتعبير عن مخاوفها من خلال هذا المحفل، سواء تعلقته هذه المخاوف بقضايا نزاع السلاح والأمن الدولي أو قضايا التنمية وتقليص الفجوة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة والأكثر فقراً والتفاوت في الحصول على المنافع الاقتصادية والاجتماعية الأساسية حول العالم، والبيئة وتغير المناخ والصحة العامة وغيرها الكثير (سعد، 2021).

وفي سياق متصل، تبقى المؤسسات الدولية والأنظمة المتخفية للحدود القومية تلعب دوراً جوهرياً وبدرجات مختلفة في المنظومة الدولية، حتى أصبحت جهات دبلوماسية قائمة بذاتها، كما أن ظهور وتطور هذا النوع من الجهات الدبلوماسية الفاعلة له تأثير أكبر على كيفية أداء الدبلوماسية أكثر من أي تطور آخر حدث في الوقت الراهن (بجمان، 2014، صفحة 95). فما يميز العلاقات الدولية في

القرن الحادي والعشرين ليس صفتها الكونية فحسب ولكن زيادة دور المؤسسات الدولية والافراد والمجموعات غير الحكومية في التفاعلات الدولية (ابوعامود، 2013، صفحة 6).

واستناداً على ما سبق، نجد ان حركة عدم الانحياز سعت وبشكل فاعل ومن خلال دبلوماسية مؤتمرات القمة التي عقدتها بشكل دوري، تعمل فيها دول الأعضاء إلى تضافر جهودها في مواجهة التحديات والأزمات التي تواجهها دول العالم عبر دبلوماسية فاعلة، وحسن إدارة الخلافات من خلال اعتماد مبدأ الحوار في إيجاد الحلول المستدامة، فدول العالم اليوم بأمس الحاجة الى سلام وامن مستتب، والى استقرار مبني على مبدأ احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ العنف والتطرف.

الاستنتاجات:

ضمن اطار تطور سياق هذه الدراسة، واعتماداً الى المنطلقات الفكرية والشروحات العلمية والذي بإمكاننا ادراك موضوعه المحوري من خلال عنوانه الذي يتعلق بدبلوماسية حركة عدم الانحياز ودورها في تعزيز العلاقات الدولية المعاصرة، لما تحمل هذه الحركة من سياسة حياد ايجابي وسلمي ولد مع حركات التحرر العديدة، وتزامناً مع ظهور العدد الكبير من الدول المستقلة، أصبحت تلك السياسة أداة من أجل تأكيد ارساء نظام دولي يدعم الامن الجماعي، وتوطيد أواصر التعاون، وتنشيط عناصر الاستقرار والازدهار في المجتمع الدولي، وتكريس الجهود للعمل على ترسيخ ركائز الامن والسلم العالميين.

ومن هذا المنطلق، توصلنا إلى عدد من النقاط التي يمكن اعتبارها استنتاجات مستخلصة من الدراسة:

أولاً: إن الظروف الدولية التي ظهرت فيها الحركة تمثلت في انتشار ظاهرة التحرر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين واشتداد التنافس بين المعسكرين حول مناطق النفوذ، واشتداد الحرب الباردة، وتخوف الدول المستقلة حديثاً من اندلاع حرب عالمية جديدة، ورغبة الدول المستقلة في المحافظة على استقلالها السياسي.

ثانياً: استطاعت حركة عدم الانحياز ان تحقق نجاحات هامة في العديد من القضايا التي تبنتها منذ انشائها عام (1961م)، منها تدعيم القضايا التحررية، ومساندة الدول للتخلص من السيطرة الاستعمارية، وتحقيق التضامن من بين شعوب العالم الثالث، ومحاربتها لسياسة الاحلاف العسكرية.

ثالثاً: زال الاستعمار التقليدي بفضل دور الحركة ونشاطها المتميز في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولاسيما في لجنة تصفية الاستعمار، فيفضل الكثرة العددية للدول غير المنحازة في الجمعية العمومية تمكنت هذه الدول من اصدار قرارات هامة فيما يتعلق بذلك الموضوع.

رابعاً: في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، واجهت الحركة صعوبات كثيرة في تحقيق اهدافها، ومن نتائج ذلك كان زيادة الضغوط الخارجية على الحركة، سواء في ميدان التدخل في الشؤون الداخلية لدول الحركة للأغراض انسانية واستخدام مسألة حقوق الانسان وقرار التعددية السياسية وتبني اقتصاد السوق الحر كشروط ضرورية للحصول على القروض والمساعدات.

خامساً: في ظل النظام العالمي الجديد اصبحت اهداف حركة عدم الانحياز تتهاوى على أرض الواقع بفعل الصراعات الدولية وتوازنات القوى وصعوبة توحيد خطاب ما يقارب من (120) دولة على توجه واحد، فضلاً عن عدم وجود آلية لتنفيذ هذه القرارات، وبالتالي في ظل هذا النظام العالمي الجديد وبعد انهيار الكتلة الشرقية لم تعد هناك قوتان لأجل ان تنأى الحركة بدولها عن الانحياز للأحدهما، فهي تجتاز محنة تاريخية كبرى تكاد تعصف بها. ولكن عند التمعن الى ما انجزتها هذه الحركة من مآثر للسلم والامن الدوليين اجمالاً، وفي ظل الواقع العالمي الراهن، وبزوغ معالم نظام عالمي جديد، تتسم بتعدد القطبية على مسرح العلاقات الدولية المعاصرة، قد تسمى بعهد القطبية المتعددة Multipolarity، ما تزال حركة عدم الانحياز هي حركة عقلانية، فما تحتاجه الان فقط هو اعادة اكتشافها وعودتها بألية وهيكلية حديثة ومغايرة عن سابقتها، ومتماشية مع مظاهر التطورات والمتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية المعاصرة. وكل ذلك تأتي الان استجابة مع المناشادات العالمية لاعادة تشكيل وعودة "حركة عدم انحياز جديدة".

سادساً: في عصر الثورة التكنولوجية القائمة الآن في مجال المعلومات والمواصلات والإتصالات، فقد تحول العالم إلى قرية صغيرة حيث جرت من خلالها تحولات جذرية في المفاهيم التقليدية لإدارة الدبلوماسية العالمية، ففي ظل تشعب القضايا والنزاعات والصراعات وتعقدتها إزدادت الحاجة إلى الإعتماد المتبادل بين أطراف المجتمع العالمي، لمواجهة الأخطار المتلاحقة في مجالات الأمن والإرهاب والبيئة والموارد والغذاء والصحة وغيرها.

سابعاً: اعتبرت حركة عدم الانحياز منبر ومحفل عالمي بارز للاعمال الجماعية، وملتقى هام لتشبيد منظومة عالمية تغلبه قيم الديمقراطية والعدالة والأمن وحقوق الإنسان. ففي ظل المبادئ التي تعتمد إليها، لها ان تلعب دوراً عالمياً هاماً ومن خلال دبلوماسية الفاعلة حيث من خلالها تحرص على تكريس الجهود الدولية للعمل على ترسيخ السلم والامن الدوليين، وعلى ارساء نظام دولي يعزز الامن الجماعي، واقامة علاقات متينة بين الدول كافة قائمة على أسس الاحترام المتبادل، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية لها، وتوطيد أوامر التعاون، وتوثيق عوامل الاستقرار والازدهار في المنظومة الدولية.

ثامناً: تعتبر عقد مؤتمرات القمة من أهم مظاهر تطور دبلوماسية حركة عدم الانحياز، فمن خلال ذلك نجد أن مؤتمرات القمة الدولية للحركة أصبحت من السمات الرئيسية للعلاقات الدولية المعاصرة، فالعوامل المحفزة لذلك هي ظاهرة العولمة وما تحمل في طياتها من مظاهر متعددة وابعاد مختلفة، والزيادة الكمية في عدد الدول وتركيباتها النوعية، ومع إتساع مجال العلاقات الدولية المعاصرة وتنوعه وتطوره، كل ذلك تتطلب أن تعمل في ظل مفاهيم جديدة مثل، الأعتامد المتبادل والأمن الجماعي والمواطنة الكونية.

في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، يتطلع العديد من دول العالم إلى احياء فاعلية حركة عدم الانحياز كمنبر دبلوماسي نشط يشارك في استقرار النظام الدولي، وكمنتدى يفيد مصالح دول العالم أجمع. وعليه، نقترح التوصيات التي نراها صالحة من وجهة نظرنا لعلاج مشكلة البحث، وذلك بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، وهي كالآتي:

- باعتبار حركة عدم الانحياز اكبر تجمع دولي بعد الأمم المتحدة والتي تضم في عضويتها (120) دولة، لها أن تفرض نفوذاً معنوياً على مستوى العالم لأجل أن تكون قوة ضاغطة في الممارسة الدبلوماسية، ولتحقيق ذلك لا بد لها ان تتكيف مع التحديات والتغيرات المستجدة التي تواجه عالمنا المعاصر.
- لإبراز دور الحركة الدبلوماسية، هناك حاجة إلى العمل لدعم مبادئ مؤتمر باندونغ والقيم الجوهرية للحركة والداعية في مجملها الى التخفيف من حدة الصراعات وترسيخ سياسة التعايش السلمي الدولي.
- طرح نسق جديد لسياسة الحياد الإيجابي، يأخذ في النظر التغيرات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، فالحياد الإيجابي أضحي متطلباً حيوياً، والذي ينعكس ايجاباً في التخفيف من حدة التوتر الدولي من خلال انتهاجه لسياسة التعايش السلمي، واحترامه لقواعد القانون الدولي، بما يخلق الاجواء لسلام شامل وشراكة دولية متكاملة.
- إن الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز تمثلان برلماناً اممياً، وتتبادلان غايات مشتركة تتمثل في دورهما الدبلوماسي البارز في تدعيم ركائز السلام والأمن الدوليين، وبهدف تصفيل ذلك الدور الدبلوماسي، لا بد من ضمان الحوارات والمراجعات السياسية وكذلك تضافر الجهود في التعاون بينهما والذي يعزز في النهاية السلم والأمن الدوليين.
- مسألة ريادة الحركة، كأى محفل سياسي دولي، يقتضي الأجراء توافر نخبة من الدول الفاعلة دبلوماسياً والتي لديها منظور وتوجه سياسي مشترك، وكذلك تحظى بالمهارة والحكمة الدبلوماسية الضرورية لزعامة الحركة، كما مثلت سابقاً كل من يوغوسلافيا والهند ومصر الريادة التاريخية لحركة عدم الانحياز.
- المناشدة بتغيير حركة عدم الانحياز الى منظمة دولية فاعلة تساند المساعي الدبلوماسية من أجل انجاز الغايات في تشكيل عالم أمن ومستقر، تؤسس وفق وثيقة دولية، وبألية وهيكلية مؤسسية

تدعم امكانية الدول الأعضاء على التأقلم والتوافق مع المستجدات الدولية والبيئة المتغيرة في العلاقات الدولية المعاصرة، تدعم امكانية الدول الأعضاء على التأقلم والتوافق مع المستجدات الدولية والبيئة المتغيرة في العلاقات الدولية المعاصرة.

قائمة المصادر

أ- الكتب

1. إدمون جوف، علاقات دولية، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
2. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1979.
3. تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضراء، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.
4. ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، ج2، ترجمة: نورالدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، 1987.
5. جمال بركات، الدبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1991.
6. جيفري روبرتز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير الجلي، دار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.
7. خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
8. ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، 2000.
9. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط7، دار وائل، عمان، 2012.
10. عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الرقم 133، الكويت، يناير 1989.
11. عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج4، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
12. عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1986.
13. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط5، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1992.
14. علي حسين الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها، رشاد برس، ط3، بيروت، 2007.
15. محمد سعد ابوعمود، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
16. محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز في عالم متغير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987.
17. منيرة ابوبكر محمد، الصلات بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
18. نصيرة خالفي، الاتصال الدبلوماسي في ظل ثورة الاتصال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
19. يحيى احمد الكعكي، عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

20. Martin Griffiths & Terry O' Callaghan, International Relation: The Key Concepts, Rout ledge, New York, 2003.
21. Keethaponcalan, S.I.: Reshaping the Non-Aligned Movement: Challenges and Vision, Bandung: Journal of the Global South, 2016.

ب- المصادر الإلكترونية

22. حركة عدم الانحياز: من طموحات مؤتمر بانندونغ إلى تحديات اليوم، 22 أبريل/ نيسان، 2022، موقع بي بي سي العربي الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/world>
23. رمزي عز الدين رمزي، هل يعيد الصراع المتجدد للقوى الكبرى الحيوية إلى حركة عدم الانحياز؟ العدد (15875)، 16 مايو، 2022، الموقع الإلكتروني: <https://aawsat.com/home/article/3647546/>
24. حركة عدم الانحياز، الموقع الإلكتروني لموسوعة مقاتل من الصحراء، الإصدار الحادي والعشرين، 2020/2/1: <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat/Enhiaz/index.htm>
25. طارق الشامي، هل تتعش الانقسامات بين القوى العظمى دور حركة عدم الانحياز؟ 23 أبريل 2022، موقع الأندبيندنت العربي الإلكتروني: <https://www.independentarabia.com/node/324311/%D8>
26. دينس ساموت، لا يزال عدم الانحياز منطقياً ولكن يجب إعادة تعريفه في ظل الواقع العالمي الحالي، 20 أكتوبر، 2022، الموقع الإلكتروني: <https://www.qposts.com/%D9>
27. محمود المحمود، هل ستؤسس أوروبا حركة عدم انحياز جديدة؟ 17 أكتوبر 2022، الموقع الإلكتروني: <https://alwatannews.net/Opinion/article/1032226/%D9D8>
28. دور حركة عدم الانحياز في التخفيف من حدة الصراع، 2022/12/20. <https://www.zyadda.com/the-role-of-the-non-aligned-movement-in-mitigating-the-conflict>
29. اسماء ابو حديد، ما هو دور حركة عدم الانحياز في تجسيد سياسة التعايش السلمي؟، 2022/1/17. <https://answers.mawdoo3.com/>
30. دور الهند في حركة عدم الانحياز، كاتب محمد غافل الشومس، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online) Journal of College of Education, Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>
31. الموقع الاخباري لمنظمة الأمم المتحدة، القمة الـ 18 لحركة عدم الانحياز: باندي يؤكد أهمية التعاون الدولي في تحقيق عالم يسوده السلام والعدالة، 2019/10/25. <https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042551#:~:text>

32. السفير عزت سعد، في عيدها الستين: حركة عدم الانحياز في عالم متغير، المجلس المصري للشؤون الخارجية ECFA ، <https://ecfa-egypt.org> ، 2021/10/6.
33. محمود عبد الهادي، عام على حرب الولايات المتحدة في أوكرانيا: إلى متى تستمر الحرب؟ موقع الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net/opinions/2023/3/25/%D8%B9> ، 25/3/2023.

رۆلى ديپلوماسى بزووتنه وهى دهوله ته بى لايه نه كان له بته وكردنى په يوه ندييه نيوده وله تيبه هاوچه رخه كان

پوخته:

هه لېژاردنى ليكولينه وهيه كه له سهر رۆلى ديپلوماسى بزووتنه وهى دهوله ته بى لايه نه كان له پته وكردنى په يوه ندييه نيوده وله تيبه هاوچه رخه كاندا ده گه پته وه بو نامانجى دياريكردنى كاريگه رى وگورانكاريبه كان له سيسته مى نيوده وله تى هاوچه رخدا كه له نه نجامى كاردانه وه كانى نه م بزووتنه وهيه هاته ناراه، وله ناوه رپوكه كهيدا گفتوگو و مشتومرپكى زورى ليكه وته وه، سهره تا له پيناسه و دامه زراندى و گه شه كردنه وه ده ستى پيكر، تپه پين به پيناسه كردنى ره هند و ده ركه وته كانى نه م بزووتنه وهيه و سروشتى هيزه كاريگه ره كانى له په يوه ندييه نيوده وله تيبه كاندا، وكوتايى هاتنى به گرنگيدان به رۆلى ديپلوماسى و سياسيه كه ي.

له ژير پوشتايى پينج بنه ماى كونفرانسى باندونگ له سالى (١٩٥٥ى ز)، نه وانيش: پيکه وه ژيانى ناشتيانه، پيزگرتنى يه كتر بو سهروه رى ويه ك پارچه يى خاكى ولاتانى نه ندام، ده ستپوه رنه دان له كاروبارى ناوخو، ده ستدرپژى نه كردن له نيوان دهوله ته كان، يه كسانى وبه رزه وه وندى هاوبه ش، بزووتنه وه كه رپوليكى به رچاوى هه بوو له چاره سه ركردن ويه كلا كردنه وهى ملاملانپه كانى نيوان دهوله ته كان و كه مكردنه وهى، هه ر بويه وابه ستى نه و پره نسيپانه بوو كه نامانجيان پيکه وه ژيانى ناشتيانه و دوور كه وته وه له شه ر و ملاملانپه كان كه له نيوان

دهولته كاندا سهره لدهدن به پهیره وکردنى سىاسه تى بىنلاىه نى ئه رىنى وپه تکردنه وهى سىاسه تى هاوپه ىمانى و نىوه نده سهربازى به كان. چالاكانه هه ولى دها، له رىگه دىپلوماسى كارىگه ره وه، رووبه رووى ئه و ئاستهنگ و قهيرانانهى كه رووبه رووى ولاتانى جىهان ده بنه وه، له رىگه دىپلوماسى به رىوه بردنى باشى جىاوازى به كان و په سهندکردنى بنه ماى وتووژ له دوزىنه وهى چاره سهرى به رده واما.

له ژىر رووشناى ئه و ئالنگارىه گه وره ىهى كه ئه م بزووتنه وه ىه له ژىر سىسته مى نوئى جىهانىدا رووبه رووى بووه وه، وه سىسته مىكى جىهانى پر له گرژى و گىژاوه و قهيران و كار له ىه كى نىوده ولته تى كه رهنگه هوشارى بدن له سهره لدانى رووبه رووى بوونه وه وشه ره كان ئه گه ره به باشى به رىوه نه برىن. لىره دا فهلسه فهى بزووتنه وهى بن لایه ن و ولاتانى ئه ندام و ئه و بنه ماىانهى پشتى پىده به ستىت، دىاره له گىرانه وهى رولىكى جىهانى گرنگ له رىگه دىپلوماسىه تى كارىگه رانه ىه وه، كه له م رىگه ىه وه كار ده كات هه وله نىوده ولته تى به كان ته رخان بكات بو كار كردن بو چه سپاندى ئاشتى و ئاسايش نىوده ولته تى. ئه مرؤ بزووتنه وهى بن لایه نه كان سه كو ىه بو كرده وهى دىپلوماسى هاوبه شى چالاكانه پىكده هى نىت كه په ىوه ندى به كان و ئاسايشى به كومه ل به رز ده كاته وه، هه روه ها كار بو به رقه رار كردنى ئاشتى جىهانى و كه مكر دنه وهى ململانى نىوده ولته تى به كان ده كات.

The Diplomatic Role of the Non-Aligned Movement in Strengthening Contemporary International Relations

Younis Talat AL-Dabbagh

Department of Diplomacy & International Relations, College of Law & International Relations, Lebanese French University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

younis.t.aldabbagh@lfu.edu.krd

Keywords: *Contemporary International Relations, Contemporary Diplomacy, World Peace, International Institutions, the New International Order.*

Abstract

Our choice is due to the study of the diplomatic role of the Non-Aligned Movement in strengthening contemporary international relations, with the aim of revealing the effects and transformations in the contemporary international system that resulted from the repercussions of this movement, which raised in its content a lot of discussion and controversy, starting from definition, origin and development, And going through defining the dimensions of this movement, its manifestations, and the nature of the driving forces for it in international relations, and finally getting acquainted with its diplomatic and political role.

In light of the five principles of the Bandung Conference in (1955 AD), which are: peaceful coexistence, mutual respect for the sovereignty and territorial integrity of member states, non-interference in internal affairs, and non-aggression between states, equality and mutual interests, the movement had a prominent role in resolving and settling conflicts between states and mitigating Therefore, it was dependent on the principles that aim at peaceful coexistence and avoiding wars and conflicts that arise between states by following a policy of positive neutrality and rejecting the policy of bases, alliances and military blocs. It actively sought, through effective diplomacy, to confront the challenges and crises facing the countries of the world through good management of differences and the adoption of the principle of dialogue in finding sustainable solutions.

In light of the great challenges that this movement faced under the new world order, and in a global system full of tensions, turmoil and crises, and international interactions that may warn of the outbreak of confrontations and wars if they are not properly managed. Here, the philosophy of the Non-Aligned Movement is evident, and through the principles it relies on, to play an important global role and through its effective diplomacy, through which it is keen to devote international efforts to work to consolidate international peace and security. It constitutes a platform for active joint diplomatic action that

enhances relations and collective security, and works to establish world peace and mitigate international conflicts. Therefore, the movement is called upon to respond to current and emerging challenges in the future.